حتى كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان خبرا
عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالراجح
نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة
فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان
منصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة
نحو دارك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة
ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيده او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك
فرسخين وميلاد يوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخ
متبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء ماليا وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدرية
اي بعد فرسخين قوله فالاكثر الفاء لتضمن المبتداء معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة
قوله على انه اي كائن واقعون عليه قوله مقدر اي مأول بجملة جعل التقدير بمعنى التاويل ليصح
الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في بجملة قيل في توجيهه
ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بأب اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث
انه جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة وان الباء للالصاق والمعنى
ان الظرف مفروض متصفا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك
اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات في الشرح
قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة
الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز
اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله فلما راه
مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث
لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا يقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فنحوها
واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر اخر وان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع
الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا هو هو قلنا لا نسلم ان ليس الا بهو هو ولا بد لذلك
من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل
وللقياس على نحو الذي في الدار كل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في التالين للضرورة
ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير
الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان
عدم افادة الزمان والتقوى يقوي الافراد قوله وجاز تأخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو
مذهب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب للاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون

في النحو

في النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر
متقدم عليه نحو ازيد قائم او ام هو متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى وجب له صدر الكلام
اي صدر دلالة او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي والنفي
الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل
الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على
اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما تغير لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله
بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه
للاشارة الى انه المختار لم مثل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض
النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه النجار ام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية
والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط
بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتداء مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في نحو من
معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم
لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كان
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل تفصيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدأ والاخرى خبرا ان
ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت
قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
ومنه لعابه الافاعي القاتلات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد التساوي في التعريف والتخصيص
كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لانه ذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف
وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهم وبعيد عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف
به لفوات التفصيل قوله او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة
ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو
قام الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى الفطانة للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه
مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم
جزئه التقدم عليه ان قلت ينبغي ان يقول المصنف او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد
الا قائم لوجوب تقدم المبتداء قلنا ذلك المبتدا اشتمل على ما له الصدر الكلام لاشتماله على النفي
او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل
من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل بناء
على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قوله واذا تضمن الخبر

Copyright King Saud University